الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/17/TCD/1

الجمعية العامة

Distr.: General
17 July 2013
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة عشرة
جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر – ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

تشاد

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.13-15642 280813 300813

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٣	٣
ثانياً –	منهجية إعداد التقرير	٤-٦	٣
ثالثاً –	تطور الإطار المعياري والمؤسسي منذ عام ٢٠٠٩	٧-١٤	٤
	ألف- عمليات التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية الدولية	٧	٤
	باء – التشريعات الوطنية	٨	٤
	جيم- السياسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان	٩	٥
	دال – المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	١٠-١٤	٦
رابعاً –	تطور حالة حقوق الإنسان في تشاد منذ عام ٢٠٠٩	١٥-٢٦	٧
	ألف- الحقوق المدنية والسياسية	١٧-٢٠	٧
	باء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢١-٢٤	٩
	جيم- حقوق المرأة	٢٥	١٠
	دال – حقوق الطفل	٢٦	١١
خامساً –	تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل الأول	٢٧-٦٨	١٢
	ألف- الحقوق المدنية والسياسية	٢٨-٣٣	١٢
	باء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٣٤-٤١	١٣
	جيم- حقوق فئات معينة	٤٢-٥١	١٤
	دال – التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها	٥٢-٦٨	١٦
سادساً –	الصعوبات والعقبات		١٨
سابعاً –	أولويات الحكومة	٦٩	١٩
ثامناً –	توقعات حكومة تشاد من أجل تعزيز مؤسساتها الوطنية في مجال حقوق الإنسان	٧٠-٧١	١٩
تاسعاً –	الخاتمة	٧٢-٧٦	١٩

أولاً- مقدمة

١- يندرج هذا التقرير في إطار الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل بعد الاستعراض الدوري الشامل الأول لتشاد في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢- وتلقت تشاد، في أعقاب الاستعراض الدوري الأول، ١١٢ توصية، قبلت منها ٨٦ ورفضت ١٢. ولا تزال ١٤ قيد النظر.

٣- وأحرزت تشاد، منذ ذلك التاريخ، تقدماً ملحوظاً صوب تعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المؤسسي والقانوني. فاعتمدت العديد من التشريعات الوطنية ولا تزال أخرى قيد الاعتماد. كما قبلت تشاد التزامات دولية أخرى في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً- منهجية إعداد التقرير

٤- يُعتبر إعداد هذا التقرير ثمرة عملية تشاركية جمعت بين مؤسسات عديدة تستجيب لإرادة الحكومة في إشراك جميع الجهات الفاعلة. وعليه، اجتمعت في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة الاتفاقات الدولية بالتعاون مع شركاء تشاد لإعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل.

٥- وأنشأت لجنةُ المتابعة وكوادرُ وزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الأساسية المكلفون بمتابعة إعداد هذا التقرير لجنةً مصغرة مكلفة بجمع البيانات وتنسيقها لصياغة مشروع التقرير. وأُقِرّ التقرير الوطني في حلقة عمل عُقدت في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في دوغية التي تقع على نحو ١٠٠ كلم شمال نُدجامينا، شاركت فيها جميع الأطراف المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في تشاد.

٦- وأخذ هذا التقرير في الاعتبار أحكام مرفق القرار ٢١/١٦ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان والمقرر ١١٩/١٧ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن متابعة قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦ المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل. ويتناول التقرير تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض المتعلق بتشاد في أيار/مايو ٢٠٠٩ وتطور حالة حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٩.

ثالثاً- تطور الإطار المعياري والمؤسسي منذ عام ٢٠٠٩

ألف- عمليات التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية الدولية

٧- وقّعت تشاد أو صدّقت منذ عام ٢٠٠٩ على بعض معاهدات حقوق الإنسان. وهذه المعاهدات هي التالية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تصديق في ٢٠٠٩/٧/٢٧؛
- بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. (بروتوكول بالارمو)، تصديق في ٢٠٠٩/٧/٢٧؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، تصديق في ٢٠١٢/٨/٢٦؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، تصديق في ٢٠١٢/٨/٢٦؛
- اتفاقية حماية ومساعدة المشردين داخلياً في إفريقيا (اتفاقية كمبالا)، تصديق في ٢٠١١/٧/١١؛
- الميثاق الأفريقي المتعلق بالديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد، تصديق في ٢٠١٠/١١/٢٤؛
- البروتوكول الإضافي للاتجار بالبشر، تصديق في ٢٠٠٩/٨/١٠؛
- اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، قيد التصديق في الجمعية الوطنية؛
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته، توقيع في ٢٠١٢/١٢/٢٤.

باء- التشريعات الوطنية

٨- أعدت تشاد عدداً من التشريعات الوطنية بهدف زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي:

- التعديل الجاري للمرسوم رقم 100/AFF-soc المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٦٣ المتعلق بحماية الأطفال والمراهقين؛

- القانون رقم 06/PR/2010 المتعلق بتحديد المبادئ الأساسية المنطبقة في مجال العمارة؛
- القانون رقم 007/PR/2010 المتعلق بتنظيم الانتخابات؛
- القانون رقم 09/PR/2010 المتعلق بالاتصالات السمعية والمرئية؛
- القانون رقم 10/PR/2010 المتعلق بمكافحة التدخين؛
- القانون رقم 017/PR/2010 المتعلق بنظام الصحافة في تشاد؛
- القانون رقم 013/PR/2010 المتعلق بصلاحيات السلطات التقليدية والعرفية؛
- مشروع القانون المتعلق بحماية الطفل، اعتمده مجلس الوزراء وتنظر الجمعية الوطنية في اعتماده حالياً؛
- قانون الحالة المدنية، اعتمدته الجمعية الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٢؛
- اعتماد قانون الإجراءات الجنائية في حزيران/يونيه ٢٠١٣؛
- يجري تعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية؛
- مشروع القانون المتعلق بالأسرة والحالة المدنية، قيد الاعتماد من جانب الحكومة بعد إقرار القراءة الثانية في عام ٢٠٠٩.

جيم- السياسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان

٩- وضعت حكومة تشاد عدة برامج ترمي إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان:

- برنامج دعم إصلاح القضاء، الذي يتضمن جوانب عديدة، منها احتكام السكان المعدمين إلى القانون وإلى القضاء، وتعدد المحاكم بهدف تقريب الهيئات القضائية من المتقاضين، والتوعية بحقوق الإنسان والتثقيف بها؛
- خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة عقب عقد المحفل الوطني لحقوق الإنسان في الفترة ٩-١١ آذار/مارس ٢٠١٠؛
- خطة العمل المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والقوات المسلحة، التي وقعت عليها تشاد واليونيسيف في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، واستُكملت بخارطة طريق في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، تتضمن تبادل المعلومات وإنجاز أعمال مشتركة للتصدي لإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛
- خطة التنمية الوطنية التي اعتمدتها الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، والهادفة إلى تعزيز أسس النمو الاقتصادي والاجتماعي بحلول عام ٢٠٢٥؛

- السياسة الوطنية المتعلقة بنوع الجنس، اعتمدت وأُقرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ومكّنت من وضع الاستراتيجية الوطنية لنوع الجنس التي تراعي شواغل النساء بشأن قضايا العنف القائم على نوع الجنس وأشكال التمييز التي تواجهها؛
- الحملة الوطنية للتصدي للعنف ضد المرأة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، الرامية إلى مكافحة مختلف أشكال العنف التي تواجهها المرأة يومياً؛
- انعقاد المحفل الوطني المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الإنسان في الفترة ٣١ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بهدف إدماج الأبعاد ذات الصلة بحقوق الإنسان في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

دال- المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

١٠- عُقدت حلقة عمل في الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، بهدف إعادة النظر في القانون رقم 031/PR/1994 وتنسيقه المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بما يكفل اتساق استقلالها مع مبادئ باريس. وسيمكّن مشروع القانون من إعطاء دفع للجنة وإضفاء المصداقية على أعمالها.

المجلس الأعلى للقضاء

١١- عُدّل تنظيم المجلس الأعلى للقضاء وأداؤه بموجب الأمر رقم 003/PR/2010 المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ المتعلق بتعديل القانون رقم 005/PR/98 بشأن تنظيم وأداء المجلس الأعلى للقضاء وإتاحة مزيد من القدرات والصلاحيات له بما يمكنه من تحسين مراقبة الجهاز القضائي وكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان.

إنشاء مكتب وسيط الجمهورية

١٢- أنشأ القانون رقم 031/PR/2009 مكتب وسيط الجمهورية الذي يحل محل مكتب الوسيط الوطني، الذي يمكّن من تسوية المنازعات بين المستخدمين وإدارات الدولة بالسهر على احترام حقوق المواطنين.

اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة الصكوك القانونية الدولية

١٣- أنشأ اللجنةَ الوزارية المكلفة بمتابعة الصكوك القانونية الدولية المرسومُ رقم ٣٩١٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الصادر عن رئيس الوزراء. وتتألف اللجنة من ٢٤ عضواً، وتُعنى بمتابعة الصكوك الدولية التي تُعدّ تشاد طرفاً فيها، وإعداد التقارير الوطنية

الموجهة إلى هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والسهر على نشرها، وصياغة التوصيات المتعلقة بمواءمة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان مع التشريعات الوطنية وتعميم التوصيات والاتفاقيات والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

إنشاء المدرسة الوطنية للتأهيل القضائي

١٤- يمثل إنشاء المدرسة الوطنية للتأهيل القضائي في عام ٢٠٠٩ مكسباً لتأهيل القضاة وموظفي المحاكم (أقلام المحاكم والمديرون وحراس السجون)، لا سيما في مجال حقوق الإنسان.

رابعاً- تطور حالة حقوق الإنسان في تشاد منذ عام ٢٠٠٩

١٥- تواجه تشاد، منذ عام ٢٠٠٩، مجموعة من التحديات في مجال حقوق الإنسان. وتتعلق هذه التحديات بممارسة حرية الصحافة، وصعوبة العلاقة القائمة بين الحكومة والمعارضة، ومشكلة الإفلات من العقاب، وقضية الأطفال الجنود، وعمل الأطفال، وأشكال العنف ضد المرأة، والاضطرابات الاجتماعية واستفحال الفقر.

١٦- ومن أجل التصدي لهذه التحديات، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير ترمي إلى تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المرأة وحقوق الطفل.

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

١- الحوار السياسي

- الاعتراف بمكانة المعارضة الديمقراطية بموجب القانون رقم 20/PR/2009 المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ الذي يمكّن من إقامة حوار دائم وبنّاء في أوساط الدوائر السياسية؛
- إحداث إطار جديد للحوار (اللجنة الوطنية للحوار السياسي) وفقاً للاتفاق المبرم في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الذي يكفل مشاركة الدوائر السياسية والمجتمع المدني في إعداد الانتخابات القادمة.

٢- إصلاح نظام القضاء

١٧- وُضع برنامج في عام ٢٠١٠ يرمي إلى تعزيز العدالة، بدعم من الاتحاد الأوروبي. ويسّر هذا البرنامج، بمساعدة منظمات حقوق الإنسان، تحقيق ما يلي:

- تشييد محاكم في المناطق غير المشمولة بنشاطها؛
- إحداث دار المحامين لمساعدة المتقاضين المعدمين؛
- إنشاء مراكز احتجاز (في دوبة وسارح وموندو وبونغور)؛
- تنظيم حملة لإعلام السكان وتوعيتهم بالاحتكام إلى القضاء والعدالة؛

وقامت الحكومة، عن طريق وزارة العدل، بما يلي:

- تشييد ستة سجون جديدة في المدن التالية: كيلو وكوروتورو وأم - تيمان وأبيشي وكومرا؛
- تحسين ظروف الاحتجاز في أهم مدن البلد؛
- تطوير إعادة إدماج المحتجزين اجتماعياً بتدريبهم على مهنتي النجارة والبستنة؛
- تشييد المدرسة الوطنية للتأهيل القضائي في عام ٢٠١١ خدمة لموظفي القضاء ومساعديهم؛
- المبادرة إلى تعديل التشريعات القضائية على نطاق واسع، وبخاصة مراجعة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، والقانون المدني وقانون الإجراءات المدنية.

١٨- وبالمثل، وضعت الحكومة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢ ما يلي:

- برنامج لتعزيز الخدمات القضائية وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

٣- إصلاح قطاع الأمن

١٩- اضطلعت حكومة تشاد بالتدابير التالية:

- تعزيز قدرات الموظفين الحاملين للسلاح بفضل استحداث وحدات تدريب على حقوق الإنسان وعلى القانون الإنساني الدولي بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
- بداية من عام ٢٠١١، توسيع نطاق وزع المفرزة الأمنية المتكاملة في شرق البلد، ليشمل نشاطها جنوب تشاد بهدف التصدي للعنف ضد النساء وحماية مخيمات اللاجئين وتأمين سلامتها؛
- اعتماد برنامج دعم قوات الأمن الداخلي، منذ عام ٢٠١١، بمساعدة الاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز قدرات قوات الأمن (الدرك الوطني والحرس الوطني البدوي، والشرطة والدرك)، وإعادة تأهيل وتشييد المرافق المناسبة وتأمين تجهيزها بالمعدات.

٤- حرية الصحافة

٢٠- اتخذت الحكومة التدابير التالية:

- اعتماد القانون رقم 17/PR/2010 المتعلق بنظام الصحافة الذي ألغى الأمر رقم ٥ لعام ٢٠٠٨ المنشئ للرقابة (إلى جانب تقديم طلب مسبق)؛
- إحداث دار وسائط الإعلام تهيئ إطار عمل مناسب للصحافيين؛
- الزيادة في اعتمادات صندوق مساعدة الصحافة؛
- تيسير وصول صحافة القطاع الخاص إلى مصادر المعلومات العامة.

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- التدابير المتخذة في قطاع الصحة

٢١- اتخذت الحكومة، منذ عام ٢٠١٠، بدعم من شركائها، تدابير عديدة في قطاع الصحة:

- عقد اجتماع شهري بشأن حالة الصحة العامة يشرف عليه رئيس الدولة؛
- إعادة تأهيل العديد من المستشفيات والمراكز الصحية وتشييدها وتجهيزها؛
- زيادة حصة التوظيف السنوية في قطاع الصحة؛
- توظيف المساعدين الطبيين والقابلات، بدعم من الشركاء؛
- تأهيل الأخصائيين في جميع المجالات الصحية؛
- مجانية علاج جميع السكان في حالات الطوارئ؛
- مجانية علاج الأم والطفل؛
- مجانية العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي وعلاج السل لعامة السكان، فضلاً عن دعم أساليب الوقاية مالياً؛
- التعهد بمجانية علاج الأمراض الانتهازية ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- توزيع الناموسيات المعالَجة بالمبيدات الحشرية مجاناً للتصدي للملاريا التي تشكل السبب الأول للوفيات في تشاد.

٢- الحوار الاجتماعي

- وضع إطار وطني للحوار الاجتماعي ييسر التشاور بين الحكومة وأصحاب العمل والنقابات؛
- إبرام اتفاق في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ بين الحكومة والنقابات وضَع حداً لإضراب طال أمده ومكّن من استعادة تطبيق بروتوكول اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٣- التدابير المتخذة في قطاع التعليم

٢٢- طوّرت حكومة تشاد، في إطار خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، عدة مشاريع، منها:

- مشروع دعم إصلاح قطاع التعليم في تشاد؛
- مشروع دعم تنفيذ سياسة التعليم القطاعية في تشاد؛
- مشروع متابعة - تقييم المدرسين.

٢٣- وتهدف هذه المشاريع إلى مواءمة سياسة التعليم في تشاد مع الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تحقيق هدف التعليم للجميع. وتمكّن هذه المشاريع من تحقيق ما يلي:

- تعزيز قدرات الوزارة على تدريب المدرسين وتوظيفهم؛
- إعادة تأهيل مراكز التعليم وتشييدها وتجهيزها.

٤- مكافحة الفقر

٢٤- اتخذت الحكومة منذ عام ٢٠١٠ إجراءات هامة، منها:

- إنشاء الصندوق الوطني لدعم الشباب على تنظيم المشاريع؛
- صندوق القروض الصغيرة جداً لصالح النساء والشباب؛
- تهيئة المساحات الزراعية وميكنتها عن طريق توفير الجرارات بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

جيم- حقوق المرأة

٢٥- اتخذت حكومات تشاد إجراءات عديدة لتعزيز حماية حقوق المرأة:

- إقرار سياسة وطنية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قيد الاعتماد، تراعي نوع الجنس؛

- إقرار استراتيجية وطنية للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس ويجري الإعداد لخطة عملها؛
- تنظيم حملة وطنية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣؛
- مراجعة التشريعات الوطنية بما يكفل مراعاة قمع العنف ضد المرأة؛
- تزايد تمكين المرأة في مؤسسات اتخاذ القرارات؛
- وضع اللمسات الأخيرة على تشييد دار المرأة في نْدجامينا بما يعزز قدرات المرأة على التمتع بحقوقها.

دال- حقوق الطفل

٢٦- وضعت الحكومة برامج عديدة تتعلق بحقوق الطفل، وهي:

- الاستراتيجية الوطنية المعنية بالأطفال اليتامى لعام ٢٠١٠ التي مكنت من رعاية هؤلاء الأطفال على المستويين الاجتماعي والتربوي وإدماجهم في الحياة الاجتماعية؛
- خطة العمل الثانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ بشأن مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال والمتاجرة بهم واستغلالهم؛
- الخطة الوطنية للتنمية الصحية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ التي تمكّن من تسريع وتيرة خفض وفيات الأطفال واعتلالهم بما يضمن الاستفادة من الخدمات الأساسية ذات نوعية؛
- خطة العمل لمجموعة التعاون تشاد - اليونيسيف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ التي أحدثت قاعدة بيانات تضم مؤشرات الحماية قصد الوقوف على أشكال العنف التي يتعرض لها الأطفال وآثارها في ظروف العيش قبل تحديد سياسات حماية مستهدفة؛
- افتتاح المستشفى المتطور "الأم والطفل" في نْدجامينا الذي يتيح خدمات ذات نوعية للأطفال والحوامل من أجل التصدي إلى أمور منها وفيات الأطفال والأمهات؛
- اعتماد إعلان ندجامينا، في الفترة ٧-٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الذي يضع حداً لتجنيد واستخدام القوات والجماعات المسلحة الأطفال ويحدد كذلك خارطة طريق؛
- تنفيذ تنسيق جهات الوصل التابعة للحكومة والفريق العامل التابع لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ خارطة طريق خطة العمل هذه.

خامساً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل الأول

٢٧- رُتِّبت التوصيات البالغ عددها ٨٦ توصية قبلتها تشاد أثناء الاستعراض الدوري الشامل الأول، حسب الموضوع مع مراعاة أهدافها.

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

الموضوع ١: تحسين أوضاع مراكز الاحتجاز والتصدي للإفلات من العقاب (التوصيات ٢٤ ومن ٤٩ إلى ٥٢ و٨٥)

٢٨- خُصِّص جزء من البرنامج الوطني لدعم العدالة، لتحسين مرافق السجون القائمة بما يتسق مع المعايير الدولية. وأُنشئت ستة مراكز احتجاز تراعي المتطلبات الدولية (في أم - تيمان وكوروتور وكيلو وأبيشاي وكومرة ومونغو) ويجري إنشاء ثلاثة مراكز أخرى (في صاره ومونغو ودوبا). ويعزز الأمر رقم ٠٣٢ المتعلق بنظام السجون المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ حقوق المحتجزين في المجالات الصحية والأمنية والغذائية.

٢٩- ووضعت الحكومة، عن طريق وزارة المرافق الصحية العامة وتعزيز الحكم الرشيد، عملية كوبرا في عام ٢٠١١ بهدف ملاحقة المدراء غير الشرفاء المورطين في أعمال فساد أو اختلاس الأموال العامة. وفيما يتعلق بالأعمال التي ارتكبها الأشخاص المسلحون، أُنشئت لهذا الغرض في عام ٢٠١١ دائرة قضاء عسكري.

الموضوع ٢: تنفيذ توصيات لجنة التحقيق في أحداث شباط/فبراير ٢٠٠٨ والحوار السياسي وفقاً للاتفاق المبرم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (التوصيات من ٥٣ إلى ٥٧ و٦١)

٣٠- من أجل تنفيذ توصيات لجنة التحقيق في أحداث شباط/فبراير ٢٠٠٨ والحوار السياسي وفقاً للاتفاق المبرم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أنشأت حكومة تشاد منذ عام ٢٠٠٨ لجنة لتقصي الحقائق جرى الحد من عدد أعضائها ومراجعة صلاحيتها في عام ٢٠١١. وعُيِّن قاضي تحقيق، والتحقيق جار.

٣١- أدخلت الحكومة تحسينات كبيرة على ظروف عمل القضاة ووفرت موارد مادية ومالية هامة لوزارة العدل. بيد أنها لا تزال تواجه صعوبات تتعلق باستقلال القضاة في ممارسة مهامهم.

٣٢- ومكّن الاتفاق المبرم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بين الحكومة والأحزاب السياسية من تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية. وحيث إن الاتفاق حقق أهدافه، وُضع إطار جديد للحوار في نيسان/أبريل ٢٠١٣، يمثل جميع الحساسيات السياسية والمجتمع المدني.

الموضوع ٣: تعزيز حرية الصحافة (التوصيات ٥٩ و٦٠ و٨٦)

٣٣- عزز القانون رقم 17/PR/2010 المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ المتعلق بنظام الصحافة حرية الصحافة عن طريق إلغاء الرقابة ونظام إيداع الطلب المسبق بموجب المرسوم رقم ٥ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وأُحدثت دار وسائط الإعلام، وخصصت لها الحكومة والشركاء الماليون اعتمادات مالية لبناء مقرها.

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الموضوع ٤: تعزيز الإجراءات الكفيلة بتيسير إعمال الحق في التعليم وفي تعلّم القراءة والكتابة (التوصيات من ٦٢ إلى ٦٨)

٣٤- يمثل التعليم الوطني بالنسبة إلى الحكومة أولوية. وبدعم من الشركاء، تستثمر الحكومة موارد هامة لتعليم الأطفال في المناطق الريفية بصورة خاصة وتعزز سياسة تعليم البالغين القراءة والكتابة، ولا سيما النساء. وفي الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، استفاد ٠٠٠ ٤٢ من البالغين، بما يشمل نساء، من القراءة والكتابة. وتزمع الحكومة اتخاذ تدابير تزيد من عدد المتعلمين والمدرسين وشراء الكتب.

٣٥- وكمثل على ذلك، بلغ معدل الالتحاق الإجمالي بمدارس التعليم الابتدائي للفتيات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، ٨٠ في المائة، بينما بلغ معدل إتمام الدراسة في المرحلة الابتدائية ٢٨ في المائة.

٣٦- وفي إطار الاستراتيجية المرحلية المعنية بالتعليم والإلمام بالقراءة والكتابة، تعقد الحكومة العزم على تشييد ٥٠٠ ١ قاعة درس سنوياً بحلول عام ٢٠١٥، بهدف تمكين كل طفل تشادي من التعلم.

٣٧- وترمي سياسية الحكومة هذه إلى توظيف المدرسين وتدريبهم بما يكفل تعليماً ذا نوعية. ويتمثل أحد أهداف الاستراتيجية أيضاً في تقليص الفجوة القائمة بين ضعف معدل التحاق الإناث بالمدارس مقارنة بالذكور. وكان معدل الالتحاق بالمدارس في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، ١٠٠ ذكر لكل ٧٥ أنثى. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة معدل المدرسين ليكون مدرساً واحداً لكل ٥٥ تلميذاً.

٣٨- ووضعت الحكومة سياسة حافزة تشجع الفتيات على الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها لفترة طويلة. وتتعلق هذه السياسة في أغلبها بالتعليم الأساسي الذي يشمل مرحلة ما قبل الدراسة إلى المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

٣٩- وسيمكن شراء الكتب والأدلة العملية وتوزيعها بكميات كافية من تحقيق معدل ٣ كتب لكل تلميذ بحلول عام ٢٠١٥.

الموضوع ٥: مقاومة الفقر (التوصية ١٦)

٤٠- أحدثت الحكومة وزارة القروض الصغيرة جداً من أجل النهوض بأوضاع النساء والشباب بهدف زيادة حصول النساء والشباب على القروض الكفيلة بتطوير أنشطة مدرة للدخل.

٤١- ويهدف البرنامج الوطني للأمن الغذائي الذي وضعته الحكومة إلى تعزيز قدرات الفلاحين والمزارعين على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مستوى معيشة الفلاحين. والهدف من ذلك هو "الإسهام في التغلب على الجوع والتصدي لانعدام الأمن الغذائي على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠١٥ بزيادة الإنتاجية ومستوى الإنتاج على نحو مستدام مقرونة بإجراءات تكفل ضمان حصول السكان كماً ونوعاً على المواد الغذائية إلى جانب الحفاظ على الموارد الطبيعية الأساسية وتحقيق الأهداف لإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥".

جيم- حقوق فئات معينة

الموضوع ٦: تعزيز الحماية القانونية للنساء من أشكال التمييز والعنف وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (التوصيات من ٢٥ إلى ٣٦)

٤٢- في انتظار اعتماد قانون الأسرة والأحوال الشخصية الذي يكفل حقوق المرأة، أدرج مشروع تنقيح قانون العقوبات الجزاءات المتعلقة بأشكال العنف القائمة على نوع الجنس من أجل حماية النساء من هذه الأعمال (المادة ٢٧٣ والمواد التالية). كما وضعت الحكومة استراتيجية وطنية تعنى بنوع الجنس للتصدي لهذه الأشكال من العنف.

٤٣- وتحظر المادة ١٨ من دستور عام ١٩٩٦ والقانون رقم 06/PR/2002 المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ المتعلق بتعزيز الصحة الإنجابية أي شكل من أشكال العنف ضد البشر بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ويتضمن مشروع قانون العقوبات (المادة ٢٧٣ والمواد التالية) جزاءات تقمع بشدة الجناةَ وشركاءهم في ارتكاب أعمال العنف هذه منها تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وجدير بالذكر أن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية محظور في تشاد على غرار الزواج المبكر والزواج القسري والعنف المترلي والاعتداء الجنسي. وروعيت جميعها في إطار الحملة الوطنية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. وتنظم وزارة العمل الاجتماعي سنوياً بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حملة لتوعية السكان بالآثار الضارة لهذه الممارسات والعقوبات المفروضة بهدف ردعهم.

٤٤- وفي إطار تنفيذ الالتزامات الوطنية الرئيسية (الحد من الفقر، وحملة التعجيل بخفض وفيات الأمهات في أفريقيا، ومنع نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل) وبخاصة خارطة الطريق ٢٠٠٩-٢٠١٥ من أجل خفض وفيات الأمهات والرضع التي

وضعتها ونفذتها مديرية الصحة الإنجابية/وزارة الصحة العامة، أعدت الحكومة خطة للقضاء على نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وتعتبر الخطة ترجمة عملية للاتجاهات الدولية والاتجاهات الواردة في الاستراتيجية الوطنية للتصدي للإيدز للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وتهدف الخطة إلى الإسهام في تحسين بقاء الأمهات والرضع بالقضاء على الإصابات الجديدة بين الأطفال الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية إلى جانب صون حياة الأمهات.

٤٥- ويسّرت السياسة الحكومية لفائدة المرأة زيادة تمكينها على مختلف المستويات بهدف التأثير في القرارات والتصدي بالتالي لأشكال التمييز التي تتعرض لها. وشددت بقوة الاستراتيجية المرحلية المعنية بالتعليم والإلمام بالقراءة والكتابة على أوجه التفاوت بين الذكور والإناث في قطاع التعليم.

الموضوع ٧: اتخاذ تدابير لمقاومة إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وأشكال العنف التي يتعرضون لها وحماية حقوقهم (التوصيات ٩ و١٠ و١٥ و٢١ ومن ٣٧ إلى ٤٨ و٧٨ و٨٣ و٨٤)

٤٦- اختتمت تشاد تقريرها الدوري الثالث والرابع والخامس، وهي التقارير التي تقيّم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وصدقت تشاد على اتفاقيتين من اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بالجريمة والاتجار بالأشخاص بما يشمل الأطفال (انظر الفقرة المخصصة للإطار المعياري). وتعكف الجمعية الوطنية على اعتماد قانون يتعلق بحماية الأطفال بهدف زيادة تعزيز حماية حقوقهم.

٤٧- ويتضمن مشروع تعديل قانون العقوبات جزاءات بحق مرتكبي أعمال العنف ضد الأطفال. وعُزِّزت صلاحيات ووسائل مديرية الطفولة التابعة لوزارة العمل الاجتماعي بهدف التصدي للصعوبات التي يواجهها الأطفال في تشاد.

٤٨- وطوّرت الحكومة بالتعاون مع اليونيسيف عدة إجراءات منها التوعية والدعوة وتعزيز الجزاءات القانونية في قانون العقوبات للتصدّي لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة. وتشكل خطة العمل التي وقّعت عليها تشاد وفريق الأمم المتحدة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ إحدى أولويات الحكومة. وتنظم وزارة العمل الاجتماعي سنوياً بدعم من اليونيسيف وغيرها من الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي حملات للتوعية في جميع المناطق التي تشهد نزاعات في البلد بهدف التصدي لتجنيد الأطفال وتبعاته. وتعكف مديرية شؤون الطفل على تنفيذ برنامج لتسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم بدعم مالي من منظمة اليونيسيف.

٤٩- وفيما يتعلق بالجنود الأطفال، وبدعم من اليونيسيف، سُرِّح ١ ٠٣١ طفلاً من صفوف قوات الدفاع والجماعات المسلحة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. بيد أن تسوية مسألة

تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة غير الحكومية ستُسوَّى باعتماد القانون المتعلق بحماية الأطفال.

الموضوع ٨: حماية اللاجئين والمشردين (التوصيتان ٦٩ و٧٠)

٥٠- بالرغم من أن البلد تعرض منذ نحو ١٠ سنوات لموجات من اللاجئين الوافدين من السودان وليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى، فقد تمكن من احتواء هذا التدفق وحماية اللاجئين وفقاً للاتفاقيات الدولية بدعم من مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية.

٥١- وتواصل المفرزة الأمنية المتكاملة كفالة أمن المخيمات والمناطق المحيطة بها، فضلاً عن حماية قوافل اللاجئين العائدين إلى بلدانهم الأصلية. وتحمي المفرزة أيضاً النساء ضد أعمال العنف الجنسي والجنساني في المخيمات وفي المناطق المحيطة بها وتتصدى لتجنيد الجماعات المسلحة الأطفال.

دال- التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها

الموضوع ٩: التصديق على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان (التوصيات من ١ إلى ٧)

٥٢- تعهدت تشاد دوماً بصفتها عضواً في منظمة الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأفريقي، بالتصديق أو التوقيع على اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠٠٩، وقّعت تشاد وصدّقت على عدد هام من النصوص القانونية الدولية مراعية احتياجات البلد الحقيقية مثل حماية حقوق الطفل، وبصورة خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي صدقت عليها في ٢٠٠٩/٧/٢٧ واتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته التي وقعت عليها في ٢٠١٢/١٢/٢٤ (انظر الفقرة الخاصة بتحسين الإطار المعياري).

٥٣- وتتعهد حكومة تشاد بمواصلة التوقيع أو التصديق على الصكوك الدولية إلى جانب كفالة إدراج الصكوك التي صدقت عليها من قبل في التشريعات الوطنية. وشكّلت لجنة وزارية لمتابعة تنفيذ الصكوك الدولية بموجب المرسوم رقم ٣٩١٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الصادر عن رئيس الوزراء.

الموضوع ١٠: تعزيز السياسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان (التوصيات ٨ ومن ١١ إلى ١٤ و٨٢)

٥٤- تعزز الحكومة تدريجياً قدرات وزارة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بدعم مالي وتقني من الشركاء. وينطبق ذلك على تأهيل المندوبين الإقليميين على أساليب صياغة

التقارير، وعلى اللجنة الوزارية المعنية بعملية إعداد التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل ووضع خطة العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في تشاد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

٥٥- وأعدت الحكومة أيضاً برنامجاً للتدريب على حقوق الإنسان وتعميمها وستنفّذه بدعم من الشركاء في أقرب وقت ممكن على مستوى الحكومات المحلية وفي المدارس.

الموضوع ١١: تكثيف التعاون مع المجتمع الدولي والتماس المساعدة التقنية من وكالات الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وإقامة دولة القانون والسلام (التوصيات من ٧١ إلى ٧٧ ومن ٧٩ إلى ٨١)

٥٦- دأبت تشاد دوماً على التماس المساعدة التقنية و/أو المالية من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ برامجها.

٥٧- وفي إطار النهوض بحقوق الإنسان، استفادت الحكومة من الدعم التقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من أجل إعداد خطة العمل الوطنية (٢٠١٢-٢٠١٥) وتأهيل الموظفين الحكوميين العاملين في الأقاليم.

٥٨- ودُرِّب المندوبون الإقليميون في عام ٢٠١١ ونُظِّمت دورة تدريبية أخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٥٩- وفي مجال التوعية بحقوق الإنسان وبالصكوك الدولية، تستمر الحملة التي انطلقت في عام ٢٠١١ في بعض الأقاليم.

٦٠- وفي إطار التعاون بين تشاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وُضع في عام ٢٠١٢ برنامج لتعزيز الخدمات القضائية وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

٦١- ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان كذلك تشاد في سياستها المتعلقة بنوع الجنس، وتدعمها منظمة اليونيسيف في مجال حماية الأطفال ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال حماية اللاجئين والمشردين.

٦٢- ومكّن دعم الشركاء الدوليين من تنفيذ برامج من قبيل برنامج دعم إصلاح القضاء في تشاد.

الموضوع ١٢: التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (التوصيات من ١٧ إلى ٢٠)

٦٣- بالرغم من تسجيل تشاد بعض التأخير في تقديم تقاريرها، فقد بادرت إلى ما يلي:

- تقرير بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (وهو تقرير مجمع يشمل تقارير أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١) في تموز/يوليه ٢٠١٢؛

- تقرير بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التقريران الرابع والخامس) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛
- تقرير بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (التقارير السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر) قُدمت إلى مختلف اللجان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛
- وضع الصيغة النهائية للتقرير المقدم بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

٦٤- وفيما يتعلق بالمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وبالرغم من عدم قيامهم بزيارات، ترحّب تشاد بقبول هذه الزيارات إذا أعرب المكلفون بولايات عن رغبتهم في القيام بذلك.

٦٥- وبالنسبة إلى التوصية ١٩، فقد وجّهت حكومة تشاد من قبل في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ دعوة عامة ودائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

الموضوع ١٣: مواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام الصكوك الدولية (التوصيتان ٢٣ و٥٨)

٦٦- في إطار الحرص على احترام المعايير الدولية، تُدخِل تشاد العديد من التعديلات على التشريعات القانونية القائمة بهدف مواءمتها مع الصكوك الدولية التي انضمت إليها (قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون حماية الطفل).

٦٧- وأدمج مشروع تعديل قانون العقوبات، في المادة ٣٧٦، تعريف التعذيب وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب: *"يقصد بالتعذيب، أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث، أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي سلطة تقليدية أو شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية، ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها"*.

٦٨- وفيما يتعلق بالإدارة الإقليمية، اعتُمد في عام ٢٠١٢ قانون الأحوال المدنية.

سادساً- الصعوبات والعقبات

- الصعوبات الميدانية الناجمة عن التقاليد والأعراف؛

- ضعف قدرات الوزارة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- عدم كفاية تعميم توصيات الاستعراض الدوري الشامل وخطة عمل تنفيذها.

سابعاً- أولويات الحكومة

٦٩- حددت حكومة تشاد الأولويات التالية:

- التصدي لأوجه التفاوت والفقر والاستبعاد الاجتماعي؛
- تحسين الحوكمة؛
- حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ؛
- تطوير القطاع الريفي وضمان الأمن الغذائي؛
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية.

ثامناً- توقعات حكومة تشاد من أجل تعزيز مؤسساتها الوطنية في مجال حقوق الإنسان

٧٠- تلتمس حكومة تشاد الدعم التقني والمالي من المجتمع الدولي من أجل تعزيز مؤسساتها الوطنية لا سيما اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإقليمية لحقوق الإنسان، والمديريات التقنية في وزارة حقوق الإنسان، والسلطات التقليدية والعرفية، واللجنة الوزارية لمتابعة الاتفاقات الدولية، وإدارات السجون، ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية.

٧١- وتتوقع حكومة تشاد من المفوضية السامية لحقوق الإنسان تجسيد قرارها بفتح مكتب لها في تشاد.

تاسعاً- الخاتمة

٧٢- تشكر حكومة تشاد لمجلس حقوق الإنسان انفتاحه على الحوار التفاعلي وعمليات تبادل وجهات النظر بما يمكّنها من تحسين نظامها الوطني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٧٣- وأحرزت حكومة تشاد تقدماً ملحوظاً يكفل تحسين إطارها المعياري والمؤسسي منذ عام ٢٠٠٩ من أجل إحداث تغييرات في حالة حقوق الإنسان في تشاد.

٧٤- وبالرغم من هذه الجهود والإرادة، تشكّل وطأة العوامل الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن التحديات المشار إليها في التقرير، عوائق تحول دون تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والسياسة الوطنية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٧٥- ورغم ذلك، تظل حكومة تشاد مستعدة لتلقي دعم شركائها ومنفتحة عليه بما يساعدها على تحديد استراتيجيات أخرى تضمن تنفيذ إجراءات في مجال حقوق الإنسان.

٧٦- وتشكر حكومة تشاد وكالات منظومة الأمم المتحدة في تشاد على تعاونها الدائم وتعرب عن رغبتها في أن تستمر في السير على هذا الدرب من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.